

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة الخصوصية		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معتمده	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

٣	١ . تعريف هيكلية السياسة
٣	٢ . الهدف
٣	٣ . نطاق العمل
٣	٤ . الإمتثال والتقييد
٤	٥ . السياسات
٤	- أمن المعلومات الشخصية
٤	- نشر المعلومات لوصول الجمهور إليها

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه الساسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو الحفاظ على سرية وسلامة المعلومات الشخصية التي تتعامل معها جامعة الملك خالد.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم. كما تغطي هذه السياسة جميع بيانات أنظمة المعلومات التي تقوم الجامعة بتشغيلها أو تعاقدت الجامعة على تشغيلها مع طرف ثالث.

٤. الإمتثال والتنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية.

٥. السياسات

○ أمن المعلومات الشخصية

- تلتزم جامعة الملك خالد بحماية المعلومات الشخصية التي لديها من خلال استخدام مجموعة من التقنيات والإجراءات والتدابير التنظيمية لحماية تلك المعلومات من الوصول أو الاستخدام أو التعديل أو الإفصاح أو التدمير بصورة غير مصرح بها.
- يجب اعتبار جميع أنظمة المعلومات المشتملة على معلومات شخصية بأنها سرية، ويجب أن تتأثر أنظمة المعلومات المصنفة أمنياً لدى جامعة الملك خالد بمتطلبات السرية للمعلومات الشخصية التي تقوم بها تلك الأنظمة.
- تحتفظ جامعة الملك خالد بحقها بالكشف عن المعلومات السرية حسبما يقتضيه النظام ولمساعدة السلطات في تحديد الأنشطة الخبيثة.
- على جامعة الملك خالد حصر الوصول إلى المعلومات السرية على موظفيها على "أساس الحاجة إلى المعرفة". ويتم إلزام هؤلاء الأشخاص بالتزامات السرية، وقد يتعرضون لإجراءات نظامية في حالة المخالفة قد تصل إلى فصلهم من العمل والملاحقة القضائية.
- يجب التأكد من أنه لا يسمح بجمع أية معلومات شخصية عن أي فرد دون موافقته المسبقة.

○ نشر المعلومات لوصول الجمهور إليها

- ينبغي على جامعة الملك خالد عدم نشر أية معلومات شخصية بأية صيغة أو شكل دون التفويض الواضح المسبق من المسؤول عن تلك المعلومات الشخصية. ويجب الحصول على التفويض بالإفصاح عن المعلومات من قبل المسؤولين عنها قبل وضعها في النطاق العام.
- يطلب من الإدارة القانونية مراجعة المعلومات الشخصية المزعم نشرها وذلك قبل نشرها لوصول الجمهور إليها بشكل عام، وذلك من أجل تقييم المسؤوليات والتبعات الممكنة جراء ذلك. وتقوم الإدارة القانونية بتقييم تلك المعلومات وتشير إلى مخاطر المسؤولية التي قد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جامعة الملك خالد.
- يتم نشر المعلومات الشخصية فقط بناءً على موافقة الإدارة القانونية بعد الأخذ في الحسبان الاعتبارات المتعلقة بالسرية والأمور القانونية الأخرى.